

اسم المقال: مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي

اسم الكاتب: هياء علي المزيد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/9339>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 22:27 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعالم
الإنسانية
والاجتماعية



المجلد 21، العدد 1
رمضان 1445هـ / مارس 2024م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي

هيااء علي المزيد⁽¹⁾

تاريخ القبول: 08-02-2023

تاريخ الاستلام: 21-08-2022

ملخص البحث:

تهدف الدراسة للتعرف إلى مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي. وهي من الدراسات الوصفية التحليلية، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، وبلغت عينة الدراسة (381) امرأة عاملة ومتزوجة من المجتمع السعودي أغلبهن من خريجات البكالوريوس، وتبين أن واقع مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة بلغ (75 %) من عينة الدراسة لشراء المستلزمات المنزلية، بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وسبب اتجاههم نحو الإنفاق شعورهم بالمسؤولية بمتوسط حسابي بلغ (4.17)، وكان أعلى أثر للإنفاق تحسين جودة الحياة الأسرية بمتوسط حسابي (3.85) وفي تحقق المساواة بين الجنسين تبين التزام جهة العمل بمنح المرأة العاملة إجازات الوضع والأمومة بمتوسط حسابي بلغ (4.17)، وبحساب معامل ارتباط بيرسون تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) ما بين الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة والمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي. وأوصت الدراسة بأهمية اقامت دورات تثقيفية للزوجين لاختلاف طبيعة الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة بسبب مشاركة المرأة في الإنفاق كما تقترح الدراسة على وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تفعيل الدور الرقابي على الأجور بين الرجل والمرأة في الوظائف المتناظرة، لرفع مؤشر المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.

الكلمات الدالة: مشاركة، المرأة العاملة، الإنفاق، المساواة بين الجنسين.

(1) كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن (الرياض – المملكة العربية السعودية)

مقدمة الدراسة:

كونت الدولة الإسلامية أنموذجاً رائعاً عن مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والعلمية، بفضل ما منحها إياه من حقوق ومميزات ضمنت لها مشاركتها الفاعلة في المجالات كافة، برزت شخصية المرأة المسلمة وكانت المرأة حاضرة بين يدي الرسول - صلى الله عليه وسلم - ، لتسأل وتتفقه في أمور الدين والدنيا وما لها من حقوق وما عليها من واجبات وارتبطت أدوار المرأة بعدة صور ابتداء من دورها في طلب العلم ومن ثم الدعوة في سبيل الله لتكون فقيهةً ومربيةً، وكان للنساء تأثير بارز في الشأن العام للدولة والحياة العامة (الشنقيطي، 2021: صفحة 109). لأن المرأة في العصر الإسلامي حصلت على الحقوق الدينية والمدنية والاقتصادية كاملة، ومُنحت حق اتخاذ القرار في الزواج والطلاق ومكنتها من تزويج نفسها إذا كانت ثيباً، فكل هذا يؤكد أن الدين الإسلامي جاء متمماً للحقوق ومنيراً للعقول؛ لأنه منح المرأة إرادة مستقلة وذمة مالية منفصلة ومكنتها فيها من التصرف بمالها كما تشاء وجعلها في ذمة زوجها أو وليها ليكون واجب نفقتها عليه، وفي حال رغبتها بالمشاركة في الإنفاق يكون هذا قرارها المستقل دون ضغط أو ترهيب (الخرزلي، 2012).

وفي العصر الحديث صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عن الجمعية العامة للأمم المتحدة 10 ديسمبر 1948م حسب نص المادة (02/02) "أن لكل شخص الحق في تقلد الوظائف العامة تبع الشروط القانونية في بلدة" (حقوق الإنسان، 2022). وفي اتفاقية مؤتمر العمل الدولي رقم (111) الموقعة في 7/4/1958م، أكد إعلان فيلاديلفيا أن لجميع البشر أياً كان عرقهم أو معتقداتهم أو جنسهم الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي وتكافؤ الفرص وأن التمييز يمثل انتهاكاً للحقوق" (جامعة مينسوتا، 1993). وأكد منهج عمل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بيجين - تشرين الأول 1995 على مبدأ الحقوق الإنسانية للمرأة وللطفلة على أهمية تحقق هدف المساواة بين الجنسين، الذي يتم بالعمل الجماعي والتعاون مع الرجل (وكيبديا، 2018) (UN Documents، 2018).

وفي نيويورك بمقر الأمم المتحدة عُقد مؤتمر قمة الألفية وعزم رؤساء الدول والحكومات على تحقيق أهداف الألفية حيث كان الهدف الثالث منها تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الذي حُدّد له الإطار الزمني من عام 2005 حتى عام 2015 (بوقدوم و ديبش، 2020، صفحة 308) (الأمم المتحدة، 2002) حيث توافق الهدف الثالث من الألفية مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات (الأمم المتحدة، 2014) وذكرت (غيتا سين)، أن هناك فرقاً في تضمين كلمة (الفتيات) وكلمة (كل) لأنها تعني التصدي لكافة التحديات التي تتعرض لها كل الفتيات المهمشات. وتناولت المساواة بين الجنسين عدة أبعاد في المعايير الدولية شملت (انتهاء التمييز والعنف والممارسات الضارة مع المرأة وأن يعترف المجتمع بالأعمال غير المدفوعة الأجر وحقوق المشاركة في عملية صنع القرار والوظائف القيادية وأتحصل على الخدمات الصحية والحقوق الإنجابية وأن تتحقق العدالة بالتعليم والعمل). ويبقى التحدي حول مدى فاعلية المؤشرات وقابليتها للرصد (سين، 2015).

وعبر التاريخ عانت دول العالم من قسوة الظروف المعيشية المترامنة مع الثورة الصناعية التي كانت تعيشها في أوروبا وأمريكا في أعقاب الحرب العالمية الأولى والثانية وفي الكثير من البلدان العربية ثم ظهرت حركات التحرر لبلدان العالم الثالث مما دفع بتلك الدول لحث المرأة للخروج للعمل خارج المنزل (الصبان، 2005، صفحة 103). ولكن استمر التمييز على أساس الجنس بسبب نظرة الضعف للمرأة مما أدى لخفض نظام الأجور للوظائف بعد تأنيثها كما حدث في الاتحاد السوفييتي في منتصف الثمانينيات عندما أصبح أكثر طبيبات الأطفال من النساء، ولكن لم يمنح نفس الأجور التي كان يحصل عليها الرجل عند شغل الوظيفة ذاتها (التجاني، 2013، صفحة 86).

واليوم أصبح تمكين المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأحدها المساواة بين الجنسين جزءاً لا يتجزأ من السعي لتفعيل حصول الأشخاص على حقوقهم واستثمار امكاناتهم (مكتب الأمم المتحدة في فيينا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2018، صفحة 5). وحثت الدول حديثاً في مسيرتها التنموية على تمكين المرأة؛ لأنه يحفز الإنتاجية ويزيد العائد الاقتصادي؛ إذ أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة لدراسة وضع المرأة، والعمل على السياسات التي تحقق المساواة بين الجنسين للنهوض بالمرأة (الأمم المتحدة، 2021). كما أكدت النظرية الاقتصادية على وجود علاقة سببية تربط تمكين المرأة وتنمية قدراتها للمشاركة في سوق العمل وبين تنمية رأس المال الاجتماعي (Swain & Waiientin, 2008)، وتعددت البراهين على أن رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل يزيد المكاسب الاقتصادية الكلية، (Beaman, Chattopadhyay, & Duflo, 2009)، كما أن العائد الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي سيصل في 2025 إلى مقدار 12 مليار دولار وهو يوازي الناتج الإجمالي المحلي لاقتصادات اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة مجتمعين (منظمة العمل الدولية، 2017، صفحة 1)

وأهداف التنمية المستدامة تتجاوز الدخل والنمو وتشمل توسيع خيارات الأفراد لشغل الوظائف التي يأملون ممارستها (الشرفاء، بدون سنة، صفحة 231) وقلصت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2016 أكثر من 60% في تقرير الفجوة الاجمالية بين الرجل والمرأة وفق الجنس (منظمة العمل الدولية، 2017، صفحة 5) حيث ذكر التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين 2020 والذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي عن مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي قاس المشاركة الاقتصادية والفرص، التحصيل العلمي، الصحة والبقاء، التمكين السياسي ترتيبات الدول كما في الجدول:

اسم الدولة	الإمارات العربية المتحدة	تونس	مصر	الأردن	لبنان	الجزائر	البحرين	قطر	الكويت	المغرب	عمان	موريتانيا	المملكة العربية السعودية	سوريا	العراق	اليمن
الترتيب عالمياً	72	126	129	131	132	136	137	142	143	144	145	146	147	152	154	155

(World Economic Forum، 2021)

وهذا الجدول يوضح الخطوات الحثيثة التي تبذلها الدول الخليجية للتأكيد على حرصها لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل. وكان للمرأة السعودية حظاً وثيراً منها، فمنذ تأسيس الدولة السعودية وحتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - وجهت القرارات الملكية والأوامر السامية بتمكين المرأة، في المنظومة الوطنية بالقطاع الحكومي والخاص (مجلس شؤون الأسرة، 2020)، كما ورد ضمن المادة (26) من النظام "تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية" وصدر القرار الوزاري 2370/1 وتاريخ 1431/9/18 هـ الموافق 2010/08/28م والذي أكد منع التمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية وتم تعديل نظام العمل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/ 134) وتاريخ 27/11/1440 لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وشروط الخدمة حيث تم التأكيد في المادة الثالثة أن العمل حق للمواطنين ولا يجوز التمييز على أساس الجنس (حقوق الانسان، 2022)

وقامت الإمارات العربية المتحدة بإطلاق "مؤشر التوازن بين الجنسين في الجهات الحكومية" تأكيداً على قيمته وأثره في تعزيز بيئة العمل ما من شأنه أن يمنح المرأة الفرص المتكافئة مع الرجل في مجال العمل الحكومي (الإمارات العربية المتحدة مجلس الوزراء، 2022). وتناولت مجموعة من الدراسات السابقة متغيرات الدراسة في مشاركة المرأة بالإنفاق والمساواة بين الجنسين، حيث ذكرت دراسة أحمد، 2009 من مصر عن المساهمة المالية للزوجة وأثره على دورها داخل الأسرة، وشملت العينة (205) ربة أسرة وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباطية بين المساهمة المالية للزوجة وأدوارها داخل الأسرة، وأوصت الدراسة بإجراء حملات توعية بواسطة وسائل الإعلام المختلفة تستهدف ربوات الأسر العاملات بأهمية دورهن الاقتصادي وأثره على دورها في الأسرة (أحمد، 2009). ودراسة السلمي، 2011 من السعودية عن الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة السعودية وعلاقته بالتوافق الزوجي حيث عرضت الدراسة علاقة مشاركة المرأة في الإنفاق ودورها في المشاركة الاقتصادية بالنفقة على الأسرة، مع ربوات الأسر غير المنفقات وعلاقة هذه المشاركات الاقتصادية بالتوافق الزوجي وأظهرت نتائجها وجود علاقة ارتباطية موجبة بين أبعاد الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة وبعض محاور التوافق الزوجي. وأوصت الدراسة بأهمية تقديم دورات تدريبية لربوات الأسر العاملات لتوضيح تأثير أدوارهن الاقتصادية في تحقيق التوافق الزوجي والسعادة الزوجية (السلمي، 2011). ودراسة سالم والجهني، 2011 من السعودية ناقشت علاقة عدم الاستقرار الأسري بالمجتمع السعودي بإدراك الزوجين للمسؤوليات الأسرية حيث بلغت عينة الدراسة (300) زوج وزوجة من مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية وأوضحت نتائج الدراسة بوجود علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي للمرأة وإدراكها للمسؤوليات الاقتصادية، وأوضحت النتائج أن الزوجات العاملات في القطاع الحكومي أكثر إدراكاً للمسؤوليات الأسرية مما يعني أن عمل الزوجة يزيد من فعالية مشاركتها للزوج في المسؤوليات الأسرية (سالم والجهني، 2011). بينما تناولت دراسة الشلهوب، 2017 من السعودية أبعاد تمكين المرأة التي أوضحت نتائجها أن برامج تمكين المرأة من أولويات مؤسسات الدولة لتحسين جودة حياتها بالحصول على

حقوقها الشرعية وتعزيز قوتها الشخصية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق استقلالية المرأة بالعمل والتمكين الوظيفي بهدف تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار والنقد الواعي بعد التحليل الموضوعي لأنظمة التمييز بين الرجل والمرأة (بن شلهوب، 2017). ودراسة الحقييل 2019 من السعودية عن التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالأمن الأسري وتحقيق المكانة الاجتماعية وتعزيز دورها تجاه زوجها وبنائها وأكدت نتائج الدراسة أن التمكين الاقتصادي للمرأة يزيد دخل الأسرة ويحسن وضعها الاجتماعي ويعزز قيمة المرأة ومكانتها الاجتماعية. وأوصت الدراسة بأهمية الاستمرار في تعزيز الدور الاقتصادي للمرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية (الحقييل، 2019). ودراسة الهييتي، 2019 من مملكة البحرين ناقشت مشاركة المرأة في النفقة ودورها في مساندة الأسرة والتكيف المقاصدي لنفقة الزوجة العاملة على أسرتها من مالها والآراء الفقهية عن أثر موافقة الزوج لزوجته في الخروج للعمل وعلاقته بالنفقة على أسرتها وتوصلت الدراسة إلى أن نفقة المرأة على بيتها بدافع ذاتي منها، لما له من أثر إيجابي على الأسرة وتلك النفقة لا تعفي الزوج من واجباته الأساسية في النفقة على الأسرة (الهييتي، 2019). ودراسة رابح، 2021 من الجزائر ناقشت النفقة الزوجية بين قوامة الزوج ومشاركة زوجته بالإئفاق على الأسرة وهل تؤدي لتراجع دور الرجل وفقدانه للسلطة المعنوية وأوضحت نتائج الدراسة أن ظروف الواقع الحالي تتطلب التعديل بالأدوار داخل الأسرة بسبب شراكة الإئفاق وهذا يتطلب المرونة من الزوج في نظرته للحقوق والواجبات للحفاظ على الكيان الأسري (رابح، 2021). بينما أوضحت دراسة عبيد، 2012 من السودان عن تعليم وتمكين المرأة والبنات ودورهن في التنمية المستدامة وكانت نتائجها أن المساواة بين المرأة والرجل تؤدي إلى تشجيع المرأة وتمكينها وأوصت الدراسة بنشر الوعي عن أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال زيادة مواردها المالية وزيادة دخلها لتحقيق الموائمة بين دورها الأسري ودورها في الإنتاج لأجل التنمية المستدامة (عبيد، 2012). بينما اختلفت دراسة نصر، 2014 من فلسطين عن الدراسات السابقة الواردة في هذه الدراسة من حيث نتائج المشاركة الاقتصادية للمرأة وكانت دراسة نصر بعنوان الإصلاح القانوني وتحقيق المساواة بين الجنسين وبينت الدراسة أن ما أنتجته المعرفة النسوية الليبرالية الغربية لتحقيق المساواة للمرأة ونيل الحقوق ضد سياسات التمييز من خلال المساواة في المعاملات، لا يعكس الواقع الفعلي الذي تعيشه المرأة الفلسطينية، الذي يحوي على العديد من أوجه عدم المساواة وهذا يعكس الفجوة القائمة بين القانون والواقع الفعلي في الحياة الاجتماعية (نصر، جاد، و ملحم، 2018). وقدمت دراسة بقدم وديبش، 2020 من الجزائر عن التنمية البشرية ومقارنة الأهداف الإنمائية للألفية والتي أوضحت في نتائجها عن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن هذا الهدف تحقق تقريباً في الجزائر بالمقارنة بين العام 2000 حتى العام 2015 حيث أوضحت نتائجها ارتفاع نسبة النساء العاملات في الوظائف الحكومية للعام 2014 بمعدل 35.7 % (بوقدم و ديبش، 2020، صفحة 314). وأنت دراسة عبد القادر ووليد، 2020 من الجزائر لتناقش المساواة بين الجنسين في الوظائف العمومية وأكدت على جهود الدولة لإضافة مبادئ دستورية للتأكيد على

حقوق المرأة في مناصفة الرجل بالمراكز القيادية وتوليها المسؤوليات في الهيئات والإدارات العمومية عكس ما كان في السابق من استحواذ للرجل لتلك الأدوار (عبدالقادر و وليد، 2020). ومن ليبيا أظهرت دراسة العريفي والبكوش، 2021 دور المرأة الليبية في التنمية المستدامة وأظهرت الأبعاد التنموية مثل التعليم ومشاركة المرأة في سوق العمل؛ إذ خلصت الدراسة أنه بالرغم من نجاح المرأة الليبية في مجال العمل إلا أنه ما يزال هناك العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعوق مشاركتها للرجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (العريفي و البكوش، 2021). ومن العرض السابق للدراسات اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في أن نوع العينة كانت من النساء العاملات وأكدت على أهمية تحقق المشاركة الاقتصادية للمرأة وأثر تمكين المرأة في القطاعات الحكومية مما يزيد موارد الأسرة ويحسن جودة حياة الأسرة ويزيد التوافق الاجتماعي بين الزوجين كما أوضحت الدراسات أن مشاركة المرأة في الإنفاق ينبع من رغبتها وشعورها بالمسؤولية الذي تعبر عنه بأوجه المشاركة المختلفة مما لا يعفي الزوج عن واجباته الاقتصادية تجاه الأسرة.

كما أوضحت أن المرأة العربية تحصل على حقوقها في المساواة بين الجنسين في التعليم والعمل والقيادة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بينما اختلفت بعض الدراسات في كل من ليبيا وفلسطين؛ إذ أشارت لوجود معوقات تعوق مشاركة المرأة الاقتصادية تعود للواقع الاجتماعي الذي تعيشه المرأة في تلك الدول.

مشكلة الدراسة:

عززت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 اهتمام الحكومة بالمرأة لإيمانها بدورها الفاعل في التنمية الوطنية، حيث عملت على تطوير واستثمار طاقات المرأة لتحقيق مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والعالمي. ونصت رؤية 2030 على (أن المرأة السعودية تعد عنصرًا مهمًا من عناصر قوة المملكة، وسنستمر في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وتمكينها من الحصول على الفرص المناسبة لبناء مستقبلها والإسهام في تنمية مجتمعنا واقتصادنا) (رؤية 2030، 2016)، وخصصت حكومة المملكة هدفًا استراتيجيًا مستقلًا في رؤية 2030 لزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وحماية حقوقها في مجال الصحة والتعليم والعمل وبادرت في استحداث أكثر من (450) ألف وظيفة جديدة للمرأة وقدم في المشروع (534) مبادرة، يبدأ تنفيذها من عام 2016، تصل تكلفتها إلى 270 مليار ريال (السداوي، 2016) وجاءت هذه الجهود متمشية مع ما ورد في اتفاقيات حقوق الإنسان وتحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة التي تبنتها المملكة العربية السعودية، بما نص عليه الهدف الخامس في تحقيق المساواة بين الجنسين، وهنا أصبح مشاركة المرأة واقعاً حُشدت له الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فاليوم تخطى مؤشر نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل مستهدف 2030 بـ 30% وكان عام 2017م 20% وفي عام 2020م

وصلت نسبة مشاركة المرأة إلى 33.2% من القوى العاملة (رؤية 2030، 2016)، وبعد شغل المرأة لمختلف الوظائف أسهم هذا الواقع في بروز كيانها الاقتصادي الخاص، استجابة للتغيرات الاجتماعية العديدة في الحياة العصرية أدى ذلك إلى تعدد المطالب المعيشية للأسرة فما كان في السابق كمالياً بات اليوم ضرورياً، وأصبحت المرأة العاملة تسهم مع زوجها كشريكة له في تلبية متطلباتها من جانب وتشارك في تلبية متطلبات أسرته من جانب آخر.

وفي هذه الدراسة نسلط الضوء على إحدى نتائج مشاركة المرأة السعودية في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة؛ إذ تتلخص مشكلة الدراسة في (مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين من خلال دراسة: اتجاهات المرأة العاملة نحو المشاركة بالإنفاق على الأسرة، والآثار الاجتماعية الناتجة عن المشاركة في الإنفاق وعلاقته تلك الآثار بتحقيق الهدف الخامس للتنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي).

أهداف الدراسة:

تنطلق الدراسة الراهنة من هدف رئيس؛ مفاده (التعرف إلى مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين بالمجتمع السعودي).

ويتفرع من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية، هي:

1. التعرف إلى واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي.
2. التعرف إلى اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي.
3. التعرف إلى الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي.
4. التعرف إلى واقع المساواة بين الجنسين من وجهة نظر المرأة العاملة في المجتمع السعودي.
5. التعرف إلى علاقة آثار مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة والمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.

أسئلة الدراسة:

1. ما واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي؟
2. ما اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي؟

3. ما الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي؟
4. ما واقع المساواة بين الجنسين من وجهة نظر المرأة العاملة في المجتمع السعودي؟
5. ما العلاقة بين مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة وتحقق المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي؟

الأهمية النظرية للدراسة:

1. تتميز الدراسة الحالية بأهمية خاصة لإلقائها الضوء على موضوع اجتماعي جدلي عن واقع مشاركة المرأة السعودية في الإنفاق على الأسرة بعد تزايد أوجه تمكينها في المجال التعليمي والوظيفي والحقوقى.
2. تقدم الدراسة استقراء لاتجاهات المرأة السعودية العاملة نحو المشاركة في الإنفاق على الأسرة، ومدى قبولها لهذه المشاركة باعتبارها غير مكلفة شرعاً بالإنفاق وهذا يكشف عن غموض قائم عن اتجاهات المرأة السعودية نحو المشاركة بالإنفاق.
3. تقدم الدراسة عرضاً لمعطيات الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي للتعرف على مدى تحقق ماورد في بنوده للمرأة السعودية.
4. إثراء للمكتبة العربية لتكون الدراسة مصدر مكمل لسلسلة الدراسات العلمية في مجال مشاركة المرأة الاقتصادية وتحديداً في الإنفاق على الأسرة.
5. معرفة وتحليل آثار مشاركة المرأة بالإنفاق وعلاقته بالهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين بالمجتمع السعودي.

الأهمية التطبيقية للدراسة:

1. توضيح اتجاهات المرأة السعودية العاملة نحو الإنفاق على الأسرة، لحسم الجدل القائم نحو واقع مشاركة المرأة الاقتصادية على الأسرة.
2. تقدم الدراسة ربط هام بين مشاركة المرأة السعودية في الإنفاق مع الأسرة وعلاقته بتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.
3. تقدم الدراسة توصيات لمتخصصي مهنة الخدمة الاجتماعية لدعم المرأة المشاركة في الإنفاق من خلال دورات تثقيفية عن الإنفاق الواعي وتعزيز سلوك الادخار.

4. يمكن لهذه الدراسة أن تساعد على تزويد الباحثين بالأفكار المستجدة لمشاريع بحثية قادمة عن مشاركة المرأة بالإنفاق.

مصطلحات الدراسة:

تتمثل مصطلحات الدراسة في (المشاركة، المرأة، الإنفاق، المساواة بين الجنسين).

مشاركة: ورد في معجم لسان العرب معنى شِرْكٌ وشِرْكَةٌ: بِمَعْنَى وقد اشْتَرَكَا وتَشَارَكَا، وشَارَكَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. ومنها المشارك وأشرك وشركاء وشريكة (الفيروزآبادي، 2015، صفحة 767) ومشاركة العمل ممارسة عملية تقسيم العمل بشكل طبيعي الذي يؤديه شخص واحد لأثنين أو أكثر (المعاني الجامع، 2022).

التعريف الإجرائي لمشاركة المرأة في الإنفاق: نعني بها دفع المرأة جزءاً من دخلها لشراء نفقاتها الشخصية ونفقات أبنائها ونفقات منزلها الغذائية والكمالية بموافقتها التامة دون ضغط من زوجها.

المرأة: اسم امرأة يقصد به (نساءً، نِسْوَةٌ، نِسْوَانٌ) وإمْرَأَةٌ في صورة مفرد مؤنث وجذرها امرء، وجذعها امرءة (المعاني الجامع، بلا تاريخ) والمرأة، هي الأنثى البالغة، وعادة ما تكون كلمة "امرأة" مخصصة للأنثى البالغة ويُستخدم مصطلح المرأة لتحديد هوية الأنثى بغض النظر عن عمرها، كما في عبارات "حقوق المرأة".

المرأة في المفهوم الاجتماعي: هي الأدوار والسلوكيات والأنشطة والصفات المحددة اجتماعياً، بما يتفق عليه المجتمع أنه مناسب للمرأة وفق منظوره الاجتماعي، ويظهر ذلك في التنشئة الاجتماعية للمرأة، ونجد أنها تختلف من مجتمع لآخر وفق الأدوار التي تقوم بها والتي نشأت عليها من منظور العادات والتقاليد والقيم والمعايير والاتجاهات (دي كيه، 2022: صفحة 293).

التعريف الإجرائي للمرأة العاملة: هي المرأة التي تمارس العمل مقابل أجر مادي شهري أو سنوي من وظيفة تشغلها أو تجارة.

الإنفاق: وأصلها نفق وجمعها نفقة ويقال الرجل المنفق أي كثير النفقة، والنفقة ما تنفق من دراهم وغيرها الأسرة (الفيروزآبادي، 2015، صفحة 752) والإنفاق: ويراد به "الإخراج ولا يكون إلا في خير" (الشريبي، 1415، صفحة 151). مفهوم الإنفاق في السياق القرآني جاء دالاً على أن نعمة الرزق من الله عز وجل وأن الإنسان المنفق يقوم بمهمة إيصال نعمة من الله، لأحد من عباده وقد صاحب مصطلح الإنفاق قوله تعالى (مما رزقكم الله) - بهدف الدلالة على أن رزق الله ينفق في مرضاة الله (خورشيد، 2016).

قال الله تعالى: (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ) (سورة البقرة، آية 3)

المفهوم الاجتماعي للإنفاق يقصد به: كل ما يبذله الإنسان للحصول على شيء ما ويمكن أن يعبر عنها بالنقود وكذلك تشمل الجهد وكل ما ينفقه الفرد من طاقة وما يعانيه من ضغوط للحصول على شيء يحتاجه أو لإشباع رغباته المادية (الأنطولوجيا العربية)

والتعريف الإجرائي للإنفاق هو: إنفاق المرأة العاملة من دخلها على ابنائها وبيتها وهذا بشراء المستلزمات المختلفة أو تلبية احتياجات أفراد أسرتها المعيشية.

المساواة بين الجنسين: هو مصطلح عالمي ويشمل عدة أبعاد ومنها حقوق المرأة في التعليم والعمل وشغل الوظائف العليا وحققها في العمل السياسي والاجتماعي وحققها في الزواج والطلاق والإنجاب والتملك والتنقل والتجارة، ووفق تعريف اليونيسف فالمساواة بين الجنسين هي حق من حقوق الإنسان، فمن حق المرأة أن تعيش بكرامة والتحرر من الفاقة والخوف. (United Nation, 2019).

والتعريف الإجرائي للمساواة بين الجنسين: المساواة بين الجنسين ويقصد به حصول المرأة السعودية العاملة المشاركة في الإنفاق على حقوقها في العمل وحقوقها في المشاركة الاقتصادية وحقوقها في التملك والتنقل والإنجاب والمشاركة الاجتماعية.

مشاركة المرأة بالإنفاق على الأسرة بمنظور نظرية الدور:

تعد نظرية الدور من النظريات الحديثة وترى بأن الفرد مجرد لا وجود له بدون أدواره التي يشغلها، وإنما هو شاغل مكانة معينة وتعرف نظرية الدور بأنه (أنماط الشخص السلوكية وفق تأثرها بالمكانة التي يشغلها في علاقته بشخص أو أكثر) (الصدقي والسلام، 2012). والمرأة يقصد بها الزوجة والأم العاملة في إحدى القطاعات، وبينت النظرية أن الفرق بين الدور وسلوك الدور هو الفرق بين الوظيفة وطبيعة المهام الفعلية التي يؤديها الفرد فعلياً عند شغله للوظيفة.

انبثقت مفاهيم نظرية الدور من تعدد سلوكيات الفرد في المواقف المختلفة، وفق الدور الذي يقوم به. فالسلوك الممارس قد لا يعبر عن حقيقة سلوك الفرد الذي يرغب به، ولكن السلوك الصادر عنه يعد استجابة لموقف محدد، وعليه فإن متطلبات الدور يحدد سلوك الفرد في ذلك الموقف. ومن هنا تتشكل متطلبات أدوار محددة ضمن إطار عام للسلوك المتوقع. وناقشت الدراسة الحالية مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة من خلال مفاهيم نظرية الدور التالية:

أ. التوقعات: الدور المتوقع هو أحد أساسيات النظرية؛ لأن السلوك الإنساني يبني على مجموعة من الأدوار الناتجة عن توقعات الأفراد وتشكل إطار السلوك المقبول،

وهذا يحاكي توقعات الفرد عن دوره في المواقف الاجتماعية المختلفة. وتوقعات المرأة لأدوارها اليوم باتت مختلفة عن أدوارها المتعارف عليها والمرتبطة بوظيفتها الفسيولوجية من الإنجاب وأدوار التربية والرعاية للأبناء وارتبطت اليوم بأدوار أخرى تحاكي واقع خروجها للعمل مثل مشاركتها في الإنفاق على الأسرة مما يدل على التوسع في دائرة مشاركتها الاجتماعية.

ووفق هذا التغير اختلف إطار الدور المتوقع من المرأة حيث بات المجتمع يتوقع مشاركة المرأة العاملة بجزء من دخلها في سد احتياجات الأسرة لمساعدة ودعم الزوج وسد احتياجات الأسرة، بسبب التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار العالمي.

ب. التماثل: ويعني التماثل بين خصائص الفرد ودوره الاجتماعي المتوقع، والمرأة في العصر الحديث حظيت بنصيب وافر من التعليم وخرجت من إطار الدور التقليدي لتمارس العمل خارج إطار الأسرة في الوظائف المناسبة لها ومشاركة المرأة ساهمت في تغيير الصورة الذهنية للدور الاجتماعي للمرأة أمام نفسها وفي المحيط الاجتماعي حيث كان ذلك نتيجة للتغير الاجتماعي الذي أحاط بالمجتمعات مما أدى إلى اختلافات في متطلبات الأدوار الاجتماعية، واصبح خروج المرأة للعمل يعد جزءاً من أدوارها التي تتوقعها وتتماثل مع طموحاتها بعد ما بذلته من جهد في التعليم والاستثمار الذاتي.

ج. التأييد الاجتماعي: الدور الذي يقوم به الفرد يتطلب التأييد من الآخرين، الذي يحدث من نمذجة الأدوار التي يؤديها الفرد مع أدوار الآخرين ليكتسب الفرد التأييد من محاكاة دوره مع الآخرين (حسن، 2001: 76). وهذا تماماً ما يحدث مع المرأة العاملة فإن نموذج دورها الحالي اختلف عن السابق حيث كانت الأم وربة المنزل واليوم حافظت على دور الأم واختلف دورها الوظيفي ليشمل جزء مهني اكتسبته المرأة من شغلها لمكانة جديدة، اكسبتها مكاسب مادية ومعنوية، وهو دور الموظفة التي توفر الدخل للأسرة وتشارك بالإنفاق.

ومن منظور التأييد الاجتماعي فإن توقعات دور المرأة العاملة برؤية الأفراد في محيطها الاجتماعي، اختلفت وبات زوجها وأبنائها يتوقعون منها إنفاق جزء من دخلها للوفاء باحتياجات الأسرة الأساسية أو الكمالية، ولتحصل على التأييد الاجتماعي كان لا بد لها من تلبية الدور المتوقع وممارسة دورها المتوافق مع نظرة المشاركين لها في التنظيم الاجتماعي.

د. مفهوم الجزاءات: أثناء أداء الدور يحصل الإنسان على الجزاءات الإيجابية والسلبية باختلاف الفعل الذي يقوم به ووفق الناس الذين يلعب الدور أمامهم، فكلما كان الأشخاص الذين تلعب أدوارنا أمامهم ذو أهمية لنا نجد أننا نجد لعب الدور بكل طاقتنا لننال منهم على الاستحسان.

ومما سبق نستنتج أن السلوك يتشكل تبعاً للدور الذي تؤديه المرأة فهي اليوم زوجة وأم وموظفة وهذا يحدد سلوكها في المواقف المختلفة. فالمرأة العاملة تضع لها متطلبات أخرى مقابل تلك المشاركة وهنا تختلف مقتضيات ممارستها السابقة لدور الزوجة والأم عن ممارساتها لدور الموظفة ومكانتها لن تكون في أسرتها فقط بل في مجتمعها الوظيفي أيضاً.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تقدم إجراءات الدراسة إيضاحاً لمنهج الدراسة المتبع، وتحديدًا لمجتمع الدراسة، ووصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة الدراسة وآلية التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدم في تحليل البيانات الإحصائية.

نوع الدراسة:

تعد الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية لأن الدراسة الوصفية تعنى بالإشكاليات الاجتماعية، والتي تحتاج إلى توصيف شامل؛ كمشاركة المرأة العاملة بالإنفاق وعلاقته بالمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي؛ إذ يعبر عن الظاهرة المراد دراستها ويصورها تصويراً كمياً بجمع البيانات والمعلومات عنها وتحليلها.

مجالات الدراسة:

المجال البشري: عينة من النساء العاملات، ممن لديهن القدرة على المشاركة في الإنفاق على الأسرة وقت إجراء الدراسة.

المجال المكاني: شمل مجال الدراسة الميدانية على مدارس التعليم العام والجامعات ومستشفى الملك عبد الله الجامعي ومستشفى الملك خالد الجامعي، في مدينة الرياض وضواحيها.

المجال الزمني: استغرقت الدراسة الميدانية شهرين لجمع البيانات وموافقات لجنة الأخلاقيات، وحتى الانتهاء من جمع البيانات. من تاريخ 27 / 07 / 1443 هـ الـ الموافق 1 / مارس / 2022م وحتى تاريخ 27 / 08 / 1443 هـ الموافق 1 / مي / 2022م.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون النساء العاملات في منطقة الرياض وضواحيها من المجتمع السعودي،

وعينة الدراسة هي عينة لا احتمالية (قصدية أو عمدية) وتم اختيار هذا النوع من العينات بناءً على اتساع وانتشار مجتمع الدراسة؛ فالنساء العاملات عينة واسعة الانتشار في كافة القطاعات مما يدل على صعوبة وصول الباحثة لمجتمع الدراسة، وهذا يبرر استخدام العينة الاحتمالية (الضحيان، 2012). وكان اختيار عينات الدراسة وفق الشروط التالية:

- أن تكون عينة الدراسة من النساء العاملات أو ممن لديهن دخل اقتصادي آخر، وأعمارهم ما بين (20 - 55) سنة.
- أن تكون مفردة العينة متزوجة أو سبق لها الزواج أثناء تطبيق الدراسة الميدانية.

العينة الأولى للدراسة: عينة من منسوبات مدارس التعليم العام: مدرستين من كل منطقة من مناطق الرياض (الشمال، الشرق، الغرب، الجنوب) بعدد 8 مدارس حكومية، وتم تعميم أداة الدراسة على مديرات المدارس لتعميمها للموظفات الراغبات بالمشاركة بالدراسة.

العينة الثانية للدراسة: وشملت الموظفات الإداريات وأعضاء الهيئة التعليمية من 3 جامعات حكومية، وهي: جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، وتم مشاركة الموظفات في فرع بنك الرياض، وفرع البنك الأهلي الموجودة داخل الجامعات.

العينة الثالثة للدراسة: تم اختيار عدد 2 من المستشفيات الجامعية، وهي: مستشفى الملك عبد الله، ومستشفى الملك خالد الجامعي. وتم الاستعانة بأقسام الموارد البشرية بالمستشفيات للموافقة على تعميم الاستبيان على المنسوبات بعد عرض موافقة لجنة الأخلاقيات البحثية عليهن، وبتطبيق معادلة غريس ومورغان وحصلت الباحثة على (387) مفردة أجابت على استبانة الدراسة، وكان منها (381) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.



شكل رقم 1 يوضح توزيع عينة الدراسة في القطاعات المختلفة

أداة الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات التي يراد جمعها وعلى المنهج المتبع في الدراسة والوقت، تم تحديد الاستبيان كأداة الدراسة لأنه الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة والوصول للمعلومات اللازمة، واشتملت خطوات بناء الأداة على التالي:

- الاطلاع على التراث الأدبي المتعلق بموضوع الدراسة، وخاصة ما يرتبط بمشاركة المرأة في الإنفاق والمساواة بين الجنسين، لتحديد المفاهيم المستخدمة في الاستبانة تحديداً إجرائياً قابل للقياس.
- مراجعة الأطر النظرية والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.
- صياغة الأسئلة بطريقة سهلة، ولغة مفهومة تتناسب مع المبحوثات.
- اعتماد صياغة الأسئلة بالشكل المغلق (Closed Questionnaire)، والذي يحدد الاستجابات المحتملة لكل عبارة ذات الإجابات الواضحة والتي تقتضي ترك خيار الإجابة للمبحوث.

محاور الاستبيان الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة:

1. البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وشملت على 9 عبارات.
2. البيانات الاجتماعية والاقتصادية وشملت على 12 عبارة.
3. واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي، وشمل على 13 عبارة.
4. اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي وشمل على 13 عبارة.
5. الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي وشمل على 13 عبارة.
6. المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي وشمل على 13 عبارة.

وقد تم تحديد فئات المقياس المتدرج الرباعي كما في الجدول رقم (1)، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي				
لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة
1.80 - 1	2.60 - 1.81	3.40 - 2.61	4.20 - 3.41	5 - 4.21

صدق أداة الدراسة:

أولاً - الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد من أربعة محكمين بالتخصص للاسترشاد بأرائهم حول بيانات الاستبانة مع متخصص في مجال الإحصاء الاجتماعي والاستمارة النهائية في الرابط المرفق <https://forms.gle/pRTHDd8nAfH4t1799>

ثانياً - الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة كما يوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (2) معاملات ارتباط بيرسون لمحور مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة وعلاقته بالمساواة بين الجنسين بالمجتمع السعودي بالدرجة الكلية لكل محور.

المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي		الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي		اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي		واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي	
معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة
0.711**	1	0.336**	1	0.792**	1	0.481**	1
0.688**	2	0.506**	2	0.814**	2	0.698**	2
0.737**	3	0.439**	3	0.869**	3	0.842**	3
0.746**	4	0.690**	4	0.862**	4	0.795**	4
0.739**	5	0.729**	5	0.884**	5	0.836**	5
0.792**	6	0.695**	6	0.873**	6	0.842**	6
0.763**	7	0.680**	7	0.961**	7	0.831**	7
0.635**	8	0.662**	8	0.912**	8	0.820**	8

المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي		الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي		اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي		واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي	
معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة
0.831**	9	0.606**	9	0.912**	9	0.861**	9
0.820**	10	0.842**	10	0.624**	10	0.825**	10
0.814**	11	0.795**	11	0.737**	11	0.869**	11
0.861**	12	0.836**	12	0.746**	12	0.862**	12
0.792**	13	0.842**	13	0.688**	13		13
0.506**	14						

** دال عند مستوى 0.01

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن جميع العبارات دالة عند مستوى (0.01) وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

ثبات أداة الدراسة:

تم قياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات الفايكونباخ والجدول رقم (3) يوضح معامل الثبات لمحاول أداة الدراسة.

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي	13	0.931
2	اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي	13	0.960
3	الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي	13	0.617
4	المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي	14	0.869
	الثبات الكلي	53	0.861

جدول رقم (3) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

يتضح من خلال الجدول رقم (3) أن مقياس الدراسة يتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (0.861) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (0.931، 0.960، 0.617 - 0.869) وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية:

استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وذلك على النحو التالي:

1. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
2. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.
3. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
4. المتوسط الحسابي "Mean" والانحراف المعياري وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

عرض النتائج ومناقشتها:

أولاً - النتائج المتعلقة بوصف أفراد عينة الدراسة:

وفيما يلي عرض البيانات الأولية التي تختص بالمعلومات الشخصية لعينة الدراسة (381) و تم تصنيفهم على النحو التالي:

أ. البيانات الديموغرافية:

جدول رقم (4) يبين نتائج البيانات الديموغرافية

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
العمر	أقل من 25 سنة	2	0.5
	أكثر من 55 سنة	50	13.1
	من 25 سنة حتى أقل من 35 سنة	66	17.3
	من 35 سنة حتى أقل من 45 سنة	141	37.0
	من 45 سنة حتى 55 سنة	122	32.0
الحالة الاجتماعية	متزوجة	344	90.3
	مهجورة	2	0.5
	غير متزوجة	1	0.3
	أرملة	8	2.1
	مطلقة	13	3.5
	منفصلة	13	3.5
عدد سنوات الزواج	أقل من 10 سنوات	94	24.8
	من 10 - 20 سنة	124	32.3
	من 20 - 30 سنة	123	32.3
	أكثر من 30 سنة	10	10.5
زوجي معدد الزوجات في الوقت الحالي	لا	335	87.9
	نعم	46	12.1

89.5	341	الزوجة الأولى	في حال تعدد الزوجات للزوج ترتيبى بينهن
1.3	5	الزوجة الثالثة	
7.9	30	الزوجة الثانية	
1.3	5	الزوجة الرابعة	
6.0	23	لا	هل لديك أبناء
94.0	358	نعم	
15.0	57	0	عدد الأبناء الذكور
26.2	100	1	
26.8	102	2	
18.1	69	3	
7.9	30	4	
4.5	17	5	
1.0	4	6	
0.5	2	7	
18.4	70	0	
30.2	115	1	
24.1	92	2	
14.7	56	3	
8.7	33	4	
2.6	10	5	
0.5	2	6	
0.5	2	7	
0.3	1	9	

0.3	1	ابتدائي	المؤهل التعليمي للزوجة
58.0	221	بكالوريوس	
5.2	20	ثانوية عامة	
9.7	37	دبلوم	
10.0	38	دكتورة	
15.7	60	ماجستير	
1.0	4	متوسط	

تبين من خلال النتائج أن (37%) من أفراد عينة الدراسة كانت أعمارهن من 35 سنة حتى أقل من 45 سنة وهم الفئة الأكبر في عينة الدراسة، بينما (90.3%) كنّ من فئة المتزوجات، في حين أن (32.3%) كان عدد سنوات الزواج من 10 - 20 سنة، بينما (87.9%) لم يكن أزواجهن من متعددي الزوجات وقت الدراسة.

كما تبين أن (94%) من عينة الدراسة كان لديهم أبناء، وأن (26.8%) من عينة الدراسة كان لديهم اثنان من الأبناء الذكور، وأن (30.2%) من عينة الدراسة كان لديهم ابنه واحدة، كما تبين أن (58%) من عينة الدراسة كان المؤهل التعليمي للزوجة بكالوريوس. وتبين من الدراسة أن (73.7%) من الحاصلات على مؤهلات تعليمية بدرجة بكالوريوس وما فوقها وهذا يتوافق مع دراسة سالم والجهني التي ربطت بين المستوى التعليمي للمرأة وإدراكها لمسؤولياتها الاقتصادية نحو أسرته.

ب. البيانات الاجتماعية والاقتصادية:

جدول رقم (4) يبين نتائج البيانات الاجتماعية والاقتصادية.

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة
الدخل الشهري للزوجة	أكثر من 25000 ريال	24	6.3
	اقل من 5000 ريال إلى أقل من 10000 ريال	122	32.0
	من 10000 ريال إلى أقل من 15000 ريال	147	38.6
	من 15000 ريال إلى أقل من 20000 ريال	64	16.8
	من 20000 ريال إلى أقل من 25000 ريال	24	6.3
الدخل الشهري للزوج	أكثر من 25000 ريال	55	14.4
	اقل من 5000 ريال إلى أقل من 10000 ريال	100	26.2
	من 10000 ريال إلى أقل من 15000 ريال	100	26.2
	من 15000 ريال إلى أقل من 20000 ريال	90	23.6
	من 20000 ريال إلى أقل من 25000 ريال	36	9.4
يبلغ متوسط انفاقي الشهري على أسرتي من دخلي	% 25.00	98	25.7
	% 50.00	106	27.8
	% 75.00	111	29.1
	% 100.00	66	17.3
الالتزامات المالية على الدخل الشهري للزوجة	التزامات أخرى	54	14.2
	بطاقات ائتمان	9	2.4
	تمويل سكني	22	5.8
	تمويل شخصي	68	17.8
	تمويل لشراء مركبة	10	2.6
	لا يوجد التزامات	74	19.4
	يوجد أكثر من التزام	144	37.8

12.1	46	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخدمة للزوجة
19.7	75	أكثر من 20 سنة	
12.6	48	متقاعد	
24.1	92	من 10 سنوات لأقل من 15 سنة	
12.3	47	من 15 سنة لأقل من 20 سنة	
5.	2	من 5 سنوات أقل من 10 سنوات	
18.6	71	من 5 سنوات لأقل من 10 سنوات	
4.7	18	أخرى	قطاع العمل
82.4	314	قطاع حكومي	
12.9	49	قطاع خاص	
18.1	69	أخرى	جهة العمل
1.0	4	بنوك	
68.0	259	تعليم	
12.9	49	صحة	
26.2	100	أخرى	المدينة التي تقيم بها
73.8	281	الرياض	
2.1	8	أخرى	نوع السكن للأسرة
12.6	48	دور	
26.0	99	شقة	
59.3	226	فيلا	
1.8	7	أخرى	ملكية السكن
26.0	99	إيجار	
9.4	36	انتفاع (السكن في ملك الوالدين/ سكن مع الوالدين)	
2.4	9	سكن حكومي	
60.4	230	ملك	

10.5	40	3 ساعات يومياً	ساعات التدريس للأبناء يوميًا
3.4	13	4 ساعات يومياً	
3.7	14	أكثر من 4 ساعات يومياً	
47.5	181	لا أدرس أبنائي	
34.9	133	من ساعة حتى ساعتين يومياً	
20.5	78	3 ساعات يومياً	عدد ساعات ممارستي للأعمال المنزلية يومياً
8.1	31	4 ساعات يومياً	
18.4	70	أكثر من 4 ساعات يومياً	
18.4	70	لا أمارس أعمال منزلية	
34.6	132	من ساعة حتى ساعتين يومياً	

تبين من خلال النتائج أن (38.6%) الدخل الشهري للزوجة (من 10000 ريال إلى أقل من 15000 ريال) وهم الفئة الأكبر في عينة الدراسة، بينما (26.2%) كان الدخل الشهري للزوج من 10000 ريال إلى أقل من 15000 ريال، في حين أن (29.1%) كُنَّ يفتقن 75% من دخلهن الشهري على أسرهن، بينما (37.8%) كن لديهن أكثر من التزام مالي على الدخل الشهري للزوجة، وأن (24.1%) كان عدد سنوات الخدمة للزوجة من 10 سنوات لأقل من 15 سنة.

كما تبين وأن (82.4%) كن يعملن في قطاع العمل الحكومي، وهذا يتوافق مع دراسة سالم والجهني 2021 أن الزوجات العاملات في القطاع الحكومي مدركات للمسؤوليات الأسرية وأن (68%) من عينة الدراسة كان جهة عملهم في مجال التعليم، وأن (73.8%) من عينة الدراسة كن يقمن في مدينة الرياض، وأن (59.3%) من عينة الدراسة كن يسكنن في فيلا، كما تبين أن (60.4%) من عينة الدراسة كُنَّ يملكن مساكنهم، وعن ساعات العمل غير مدفوعة الأجر كن (47.5%) لا يدرسن أبنائهن، و (34.6%) يمارسن للأعمال المنزلية من ساعة حتى ساعتين يومياً.

ثانياً - النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

السؤال الأول: ما واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة وتم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

جدول رقم (5) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور الأول

الترتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %		
1	0.97	4.12	5	18	78	106	174	ك	أشارك / أنفق لشراء المستلزمات المنزلية	4
			1.3	4.7	20.5	27.8	45.7	%		
2	1.05	3.97	11	16	105	92	157	ك	أشارك/ أنفق لتوفير احتياجاتهم الترفيهية	1
			2.9	4.2	27.6	24.1	41.2	%		
3	1.1	3.91	12	29	97	86	157	ك	أنفق للشراء من مواقع التسوق الإلكتروني	3
			3.1	7.6	25.5	22.6	41.2	%		
4	1.08	3.87	10	30	102	95	144	ك	أنفق لشراء المواد الغذائية	5
			2.6	7.9	26.8	24.9	37.8	%		
5	1.1	3.61	15	46	118	94	108	ك	أشارك/ أنفق لشراء الأجهزة التقنية	2
			3.9	12.1	31	24.7	28.3	%		
6	1.49	3.60	54	53	50	59	165	ك	أشارك / أسدد تكاليف العمالة المنزلية	13
			14.2	13.9	13.1	15.5	43.3	%		
7	1.27	3.39	29	75	97	80	100	ك	أشارك / أنفق لعلاج أفراد أسرتي	6
			7.6	19.7	25.5	21	26.2	%		
8	1.51	2.82	94	103	53	41	90	ك	أشارك / أنفق لتسديد اقساط المدارس	7
			24.7	27	13.9	10.8	23.6	%		

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %		
9	1.50	2.80	100	92	59	46	84	ك	أشارك / أسدد أجور المدرسين الخصوصيين	8
			26.2	24.1	15.5	12.1	22	%		
10	1.42	2.68	95	112	61	46	67	ك	أسدد المخالفات المرورية	10
			24.9	29.4	16	12.1	17.6	%		
11	1.46	2.61	111	110	48	42	70	ك	أشارك / أسدد فواتير المنزل	12
			29.1	28.9	12.6	11	18.4	%		
12	1.51	2.53	130	105	32	43	71	ك	أسدد إيجار/ اقساط المنزل	11
			34.1	27.6	8.4	11.3	18.6	%		
13	1.44	2.50	121	117	36	47	60	ك	أشارك / أسدد لشراء سيارة لأبنتي / أبني	9
			31.8	30.7	9.4	12.3	15.7	%		
0.75			3.26			المتوسط العام				

من النتائج في الجدول رقم (5) يتضح أن استجابات أفراد الدراسة حول واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي بمتوسط (3.26) والذي يشير إلى ينطبق أحياناً بانحراف معياري (0.75)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المتدرج الخماسي، يتضح أن هناك تبايناً في موافقة أفراد الدراسة حول واقع مشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة في المجتمع السعودي، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على العبارات ما بين (4.12 إلى 2.55) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (ينطبق- ينطبق أحياناً) على أداة الدراسة ويوضح التباين في موافقة أفراد الدراسة حول عبارات المحور من وجهة نظر المرأة بالمملكة العربية السعودية، حيث تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها وهي:

- جاءت العبارة رقم (4) وهي (أشارك / أنفق لشراء المستلزمات المنزلية) بالمرتبة الأولى من بين عبارات المحور بمتوسط حسابي بلغ (4.12) وبدرجة استجابة تشير إلى ينطبق، وتفسر تلك النتيجة إلى مساعدة المرأة السعودية في المشاركة

في شراء المستلزمات المنزلية. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (أحمد، 2009) والتي أفادت بوجود علاقة ارتباطية بين المساهمة المالية للمرأة وأهمية دورها الاقتصادي في الأسرة.

- جاءت العبارة رقم (1) وهي (أشارك/ أنفق لتوفير احتياجاتهم الترفيهية) بالمرتبة الثانية من بين عبارات المحور بمتوسط حسابي بلغ (3.97) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتفسر تلك النتيجة قيام المرأة السعودية في المشاركة في توفير احتياجات البيت الترفيهية. وهذه النتيجة تتوافق مع ما جاء في رؤية المملكة 2030 وهو شغل المملكة العربية السعودية المرتبة 21 عالمياً في مؤشر السعادة لعام 2020 م (رؤية 2030، 2016).

- جاءت العبارة رقم (3) وهي (أنفق للشراء من مواقع التسوق الإلكتروني) بالمرتبة الثالثة من بين عبارات المحور بمتوسط حسابي بلغ (3.91) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق.

- جاءت العبارة رقم (5) وهي (أنفق لشراء المواد الغذائية) بالمرتبة الرابعة من بين عبارات المحور بمتوسط حسابي بلغ (3.87) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق.

- جاءت العبارة رقم (11) وهي (أسد إيجار/ أقساط المنزل) بالمرتبة قبل الأخيرة من بين عبارات المحور بمتوسط حسابي بلغ (2.53) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق أحياناً.

- جاءت العبارة رقم (9) وهي (أشارك / أسد لشراء سيارة لابنتي / ابني) بالمرتبة الأخيرة من بين عبارات المحور بمتوسط حسابي بلغ (2.50) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق أحياناً، وتشير هذه النتيجة إلى أهمية أن شراء السيارة للأبناء ليس من بين الأولويات لدى المرأة السعودية.

السؤال الثاني: ما اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكل منها، والجدول رقم (6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور الثاني:

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %		
1	1.04	4.17	13	16	55	106	191	ك	شعوي بالمسؤولية تجاه أسرتي سبب مشاركتي بالإتفاق	3
			3.4	4.2	14.4	27.8	50.1	%		
2	1.09	4.05	14	28	52	119	168	ك	أشارك بالإتفاق دون ميزانية محددة	6
			3.7	7.3	13.6	31.2	44.1	%		
3	1.08	3.51	20	37	129	118	77	ك	أشعر بالرضا عن نفسي عند المشاركة بالإتفاق	2
			5.2	9.7	33.9	31	20.2	%		
4	1.4	3.22	58	77	69	78	99	ك	تحولت مشاركتي بالإتفاق لأمر واقع بعد أن كانت برغبتي	13
			15.2	20.2	18.1	20.5	26	%		
5	1.42	3.19	51	102	52	77	99	ك	أحتاج إلى معرفة القوانين لحفظ حقوقي بالإتفاق	5
			13.4	26.8	13.6	20.2	26	%		

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار		العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %	ك		
6	1.24	2.94	55	95	96	87	78	ك	%	أشارك بالإنفاق على الأسرة؛ لأن وقت العمل هو حق للزوج والأبناء	1
			14.4	24.9	25.2	22.8	12.6				
7	1.42	2.90	76	103	65	59	78	ك	%	أخشى حدوث المشاكل الأسرية إذا توقفت عن المشاركة بالإنفاق	7
			19.9	27	17.1	15.5	20.5				
8	1.40	2.80	79	110	75	42	75	ك	%	اتعرض للضغوط النفسية بسبب مشاركتي بالإنفاق	10
			20.7	28.9	19.7	11	19.7				
9	1.32	2.70	80	117	73	59	52	ك	%	أخفي واقع مشاركتي بالإنفاق عن أهلي	8
			21	30.7	19.2	15.5	13.6				
10	1.29	2.45	98	142	61	33	47	ك	%	أعاني من محدودية علاقتي الاجتماعية بسبب مشاركتي بالإنفاق	9
			25.7	37.3	16	8.7	12.3				

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار		العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %	ك		
11	1.20	2.43	102	116	86	51	26	ك	أشارك بالإنفاق بدافع إرضاء الزوج	4	
			26.8	30.4	22.6	13.4	6.8	%			
12	1.24	2.29	116	141	56	32	36	ك	أشعر بالإحراج من أهلي لعلمهم بواقع مشاركتي بالإنفاق	11	
			30.4	37	14.7	8.4	9.4	%			
13	1.23	2.26	121	137	62	25	36	ك	أعاني من الأمراض الصحية بسبب أعباء المشاركة بالإنفاق	12	
			31.8	36	16.3	6.6	9.4	%			
0.72			2.99		المتوسط العام						

من النتائج في الجدول (6) يتضح أن استجابات المرأة بالمملكة العربية السعودية جاءت بدرجة تشير إلى ينطبق وبنسبة موافقة بلغت (59.8 %) حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.99)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المتدرج الخماسي وانحراف معياري (0.72) يشير إلى تشتت إجابات مفردات الدراسة حول اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي.

ومن النتائج أعلاه يتضح أن هناك تبايناً في موافقة أفراد الدراسة على اتجاهات المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي؛ إذ تراوحت متوسطات موافقتهم ما بين (4.17 إلى 2.26) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (ينطبق - ينطبق إلى حد ما - لا ينطبق) على أداة الدراسة مما يوضح التباين في موافقة أفراد الدراسة حول المحور، حيث تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها وهي:

- جاءت العبارة رقم (3) وهي (شعوري بالمسؤولية تجاه أسرتي سبب مشاركتي

بالإنفاق) بالمرتبة الأولى من بين عبارات المحور بمتوسط حسابي بلغ (4.17) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتشير هذه إلى شعور الزوجة بالمسؤولية تجاه أسرتي سبب مشاركتي بالإنفاق، وهذا يتوافق مع دراسة أحمد 2009، التي توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية بين المساهمة المالية للزوجة وأدوارها داخل الأسرة وهذا يتوافق مع دراسة (الهيتمي، 2019) والتي اشارت إلى أن إنفاق المرأة في بيتها هو بدافع ذاتي لما له من أثر إيجابي على الأسرة ، وهذا لا يسقط دور الزوج بالنفقة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجهني، 2011) وهو أن هناك علاقة ارتباطية بين إدراك المرأة المتعلمة العاملة للمسؤوليات ومشاركتها في الإنفاق على الأسرة.

- جاءت العبارة رقم (6) وهي (اشارك بالإنفاق دون ميزانية محددة) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.05) وبدرجة استجابة تشير إلى ينطبق، وتفسر تلك النتيجة ووعي وإدراك بأهمية المشاركة بالإنفاق على الأسرة ولكن هذه النتيجة تدل على نقص المعرفة في اعداد الميزانية والنفقة دون ميزانية محددة يؤدي لسوء الإدارة المالية.

- جاءت العبارة رقم (2) وهي (أشعر بالرضا عن نفسي عند المشاركة بالإنفاق) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.51) وبدرجة استجابة تشير إلى ينطبق، وهذا يدل على قبول المرأة لواقعها في أهمية دورها في تحسين حياة أسرتها.

- جاءت العبارة رقم (11) وهي (اشعر بالإحراج من أهلي لعلمهم بواقع مشاركتي بالإنفاق) بالمرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.29) وبدرجة استجابة تشير إلى لا ينطبق وتفسر تلك النتيجة عدم الشعور بالإحراج من الأهل لعلمهم بواقع مشاركتي بالإنفاق، مما يدل على استقلالية المرأة العاملة ووعيها بأهمية دورها في المشاركة بالإنفاق.

- جاءت العبارة رقم (12) وهي (أعاني من الأمراض الصحية بسبب أعباء المشاركة بالإنفاق) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.26) وبدرجة استجابة تشير إلى لا ينطبق، وتشير هذه النتيجة إلى أن الزوجة لا تعاني من الأمراض الصحية بسبب أعباء المشاركة بالإنفاق.

السؤال الثالث: ما الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي من وجهة نظر المرأة العاملة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، والجدول رقم (7) يوضح ذلك.

جدول رقم (7) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور الثالث

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %		
1	1.18	3.85	24	28	74	111	144	ك	تحسنت جودة حياتنا الأسرية لمشاركتي بالإتفاق	11
			6.3	7.3	19.4	29.1	37.8	%		
2	1.3	3.79	32	40	69	76	164	ك	يقل ادخاري بسبب مشاركتي بالإتفاق	2
			8.4	10.5	18.1	19.9	43	%		
3	1.26	3.73	31	35	78	99	138	ك	زادت رفاهية أسرتي لمشاركتي بالإتفاق	10
			8.1	9.2	20.5	26	36.2	%		
4	1.2	3.66	29	40	75	123	114	ك	أشعر بأهمية دوري في الأسرة عند المشاركة بالإتفاق	13
			7.6	10.5	19.7	32.3	29.9	%		
5	1.4	3.39	52	62	64	91	112	ك	يحصل أبنائي على التعليم المتميز لمشاركتي بالإتفاق	12
			13.6	16.3	16.8	23.9	29.4	%		
6	1.42	2.77	92	90	85	41	73	ك	انسحب زوجي من أدوارتي بالنفقة على الأسرة بسبب مشاركتي بالإتفاق	4
			24.1	23.6	22.3	10.8	19.2	%		

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %		
7	1.40	2.52	113	113	52	48	55	ك	اضطر لأخذ القروض لاستكمال التزامات الإنفاق على الأسرة	1
			29.7	29.7	13.6	12.6	14.4	%		
8	1.34	2.23	156	95	55	35	40	ك	يتأثر استقرار الأسري بمشاركة الإنفاق	9
			40.9	24.9	14.4	9.2	10.5	%		
9	1.26	2.20	141	121	51	36	32	ك	يرفض أهلي مشاركة الإنفاق على الأسرة	3
			37	31.8	13.4	9.4	8.4	%		
10	1.24	1.93	198	89	47	15	32	ك	أعرض للعنف اللفظي إذا رفضت المشاركة بالإنفاق	7
			52	23.4	12.3	3.9	8.4	%		
11	0.99	1.66	222	107	29	7	16	ك	يهجرني زوجي في المعشر إذا رفضت المشاركة بالإنفاق	6
			58.3	28.1	7.6	1.8	4.2	%		
12	1.08	1.64	237	102	9	9	24	ك	تعرضت للطلاق سابقاً بسبب مشكلات بالإنفاق	5
			62.2	26.8	2.4	2.4	6.3	%		

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %		
13	0.83	1.44	264	94	6	7	10	ك	أعرض للعنف الجسدي إذا رفضت المشاركة بالإنفاق.	8
			69.3	24.7	1.6	1.8	2.6	%		
0.74		2.67	المتوسط العام							

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (7) يتضح أن استجابات أفراد الدراسة جاءت بدرجة ينطبق إلى حد ما على الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي بمتوسط حسابي (2.67)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المتدرج الخماسي وانحراف معياري (0.74) يشير إلى تشتت إجابات مفردات الدراسة حول الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي من وجهة نظر المرأة بالمملكة العربية السعودية.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تبايناً في موافقة أفراد الدراسة حول عبارات المحور من وجهة نظر المرأة بالمملكة العربية السعودية؛ إذ تراوحت متوسطات موافقتهم على الاتجاهات ما بين (3.85 إلى 1.44) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والثالثة والثانية من فئات المقياس الخماسي واللتين تشيران إلى (ينطبق - ينطبق إلى حد ما - لا ينطبق) على أداة الدراسة، حيث تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها وهي:

جاءت العبارة رقم (11) وهي (تحسنت جودة حياتنا الأسرية لمشاركتي بالإنفاق) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.85) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتشير هذه النتيجة إلى تأثير مشاركة الإنفاق في تحسين جودة الحياة الأسرية. وهذا يتفق مع دراسة (الشلهوب، 2017) تمكين المرأة وعملها يحسن جودة الحياة ويعزز مشاركتها الاجتماعية.

جاءت العبارة رقم (3) وهي (يقل ادخاري بسبب مشاركتي بالإنفاق) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.79) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتفسر تلك النتيجة تأثير الإنفاق على الادخار الشهري بسبب مشاركتي بالإنفاق.

جاءت العبارة رقم (2) وهي (زادت رفاهية أسرتي لمشاركتي بالإنفاق) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.73) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتفسر هذه النتيجة زيادة الرفاهية الأسرية نسبة لمشاركة الزوجة بالإنفاق، وهذا يتفق مع دراسة (الحقيل، 2019) التي أفادت بأن عمل المرأة يزيد من دخل الأسرة ويحسن من وضعها الاجتماعي والاقتصادي.

جاءت العبارة رقم (5) وهي (تعرضت للطلاق سابقاً بسبب مشكلات بالإنفاق) بالمرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.64) وبدرجة استجابة تشير إلى لا ينطبق وتشير تلك النتيجة إلى أن مشكلات الإنفاق ليست سبباً في تعرض الزوجة للطلاق.

جاءت العبارة رقم (8) وهي (اتعرض للعنف الجسدي إذا رفضت المشاركة بالإنفاق). بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (1.44) وبدرجة موافقة تشير إلى لا ينطبق، وتشير هذه النتيجة إلى أن رفض المشاركة في الإنفاق لا يعرض الزوجة للعنف الجسدي.

السؤال الرابع: ما واقع المساواة بين الجنسين من وجهة نظر المرأة العاملة قي المجتمع السعودي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكل منها، والجدول رقم (8) يوضح ذلك

جدول رقم (8) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية لإجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور الرابع

م	العبارات	درجة الموافقة					التكرار	
		لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %	
10	تلتزم جهة العمل بمنحي إجازات الوضع والأمومة كما يرد بالنظام	9	14	43	152	163	ك	
		2.4	3.7	11.3	39.9	42.8	%	

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار		العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %	ك		
2	1.20	3.39	31	61	92	122	75	ك	جهة العمل تلتزم بالمساواة بين الجنسين في الرواتب في الوظائف المتشابهة.	7	
			8.1	16	24.1	32	19.7	%			
3	1.25	3.38	33	76	65	129	78	ك	يساعدني النظام التجاري على تملك العقار الذي ارجب به في المجتمع	11	
			8.7	19.9	17.1	33.9	20.5	%			
4	1.22	3.37	35	60	89	123	74	ك	التشريعات العادلة تمكن المرأة من حفظ حقوقها عند مشاركتها بالإتفاق على الأسرة	2	
			9.2	15.7	23.4	32.3	19.4	%			
5	1.12	3.27	32	55	123	120	51	ك	حقوق المرأة محفوظة في بيئة العمل المشتركة.	6	
			8.4	14.4	32.3	31.5	13.4	%			
6	1.21	3.18	37	77	113	90	64	ك	يعزز تمكين المرأة مشاركتها بالإتفاق على الأسرة	1	
			9.7	20.2	29.7	23.6	16.8	%			

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %		
7	1.17	3.13	41	68	126	94	52	ك	جهة العمل تلتزم بالمساواة بين الجنسين في طرح الفرص لتولي الوظائف القيادية.	8
			10.8	17.8	33.1	24.7	13.6	%		
8	1.28	3.12	47	88	82	100	64	ك	أعرف حقوقي القانونية عند وقوع الخلافات بسبب الإنفاق	3
			12.3	23.1	21.5	26.2	16.8	%		
9	1.29	3.10	54	82	74	114	57	ك	وجود نظام الحماية من الأذى يشعرني بالأمان.	5
			14.2	21.5	19.4	29.9	15	%		
10	1.19	3.7	44	76	119	93	49	ك	جهة العمل تلتزم بالمساواة بين الجنسين في تولي المناصب القيادية.	9
			11.5	19.9	31.2	24.4	12.9	%		
11	1.46	2.61	127	74	52	75	53	ك	نناقش أنا وزوجي خطط إنجاب طفل جديد في الأسرة	14
			33.3	19.4	13.6	19.7	13.9	%		

الرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة					التكرار	العبارات	م
			لا ينطبق أبداً	لا ينطبق	ينطبق أحياناً	ينطبق	ينطبق بشدة	النسبة %		
12	1.21	2.41	108	113	81	55	24	ك	مشاركتي بالإنفاق تجعل زوجي يساعدني في متابعة الأبناء	13
			28.3	29.7	21.3	14.4	6.3	%		
13	1.23	2.35	119	113	69	56	24	ك	مشاركتي بالإنفاق تجعل زوجي يساعدني في المهام المنزلية	12
			31.2	29.7	18.1	14.7	6.3	%		
14	1.23	2.33	110	146	45	51	29	ك	أوظف الخدمات الإلكترونية لحفظ فواتير مشاركتي بالإنفاق	4
			28.9	38.3	11.8	13.4	7.5	%		
0.64			3.06			المتوسط العام				

من خلال النتائج الموضحة في الجدول (8) يتضح أن استجابات أفراد الدراسة جاءت بدرجة ينطبق بشدة على عبارات محور المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي بمتوسط حسابي (3.06)، وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المتدرج الخماسي وانحراف معياري (0.64) يشير إلى تشتت إجابات مفردات الدراسة حول عبارات محور المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي من وجهة نظر المرأة العاملة.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تبايناً في موافقة أفراد الدراسة حول عبارات المحور من وجهة نظر المرأة العاملة بالمجتمع السعودي، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على الاتجاهات ما بين (4.17 إلى 2.33) وهي متوسطات تقع في الفئة الرابعة والثالثة من فئات المقياس الخماسي والتي تشير إلى (ينطبق - ينطبق إلى حد ما) على أداة الدراسة، حيث

تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد الدراسة عليها وهي:

- جاءت العبارة رقم (10) وهي (تلتزم جهة العمل بمنحي إجازات الوضع والأمومة كما يرد بالنظام) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.17) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق، وتشير هذه النتيجة إلى التزام جهة العمل بمنح المرأة العاملة إجازات الوضع والأمومة كما ورد بالنظام، ويدل على متابعة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لهذه الحقوق وفق جهات العمل المتعددة وعينة الدراسة معظمها تعمل في القطاع الحكومي مما يؤكد حفظ حقوق المرأة العاملة وفق أدوارها الطبيعية كأُم مرصعة وحاضنة.
- جاءت العبارة رقم (7) وهي (جهة العمل تلتزم بالمساواة بين الجنسين في الرواتب في الوظائف المتشابهة). بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.39) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق إلى حد ما، وتفسر تلك النتيجة ضرورة إلزام جهة العمل تلتزم بالمساواة بين الجنسين في الرواتب في الوظائف المتشابهة. وقد ترجع هذه النتيجة بسبب حداثة مشاركة للمرأة للرجل في كافة المجالات نسبياً، بسبب شغل الرجل للمناصب القيادية أكثر من المرأة.
- جاءت العبارة رقم (11) وهي (يساعدني النظام التجاري على تملك العقار الذي اراغب به في المجتمع) بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.38) وبدرجة موافقة تشير إلى ينطبق إلى حد ما.
- جاءت العبارة رقم (12) وهي (مشاركتي بالإنفاق تجعل زوجي يساعدني في المهام المنزلية) بالمرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.35) وبدرجة استجابة تشير إلى لا ينطبق.
- جاءت العبارة رقم (4) وهي (أوظف الخدمات الإلكترونية لحفظ فواتير مشاركتي بالإنفاق) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.33) وبدرجة موافقة تشير إلى لا ينطبق، وتشير هذه النتيجة إلى نقص وعي المرأة في كيفية توثيق فواتير المصروفات من خلال القنوات المتاحة للخدمات الإلكترونية. وهذا يتفق مع ماورد في دراسة أحمد 2009 ودراسة السلمي، 2011 بأهمية تقديم دورات لربة الأسرة العاملة.

التساؤل الخامس: ما العلاقة بين مشاركة المرأة في الإنفاق على الأسرة وتحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي؟

للتعرف على العلاقة ما بين الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة

والمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي من وجهة نظر المرأة بالمملكة العربية السعودية، تم حساب معامل ارتباط بيرسون لحساب حجم العلاقة بين المتغيرين والجدول التالي يبين ذلك:

الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي			المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي
القرار الاحصائي	الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط بيرسون	
توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية	0.001	0.170**	

** عند مستوى دلالة (0.01)

ومن خلال نتائج الموضحة في الجدول أعلاه تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) ما بين الأثار الاجتماعية لمشاركة المرأة العاملة في الإنفاق على الأسرة بالمجتمع السعودي والمساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي من وجهة نظر المرأة السعودية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.1770) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، وتفسر هذه النتيجة وجود علاقة طردية ضعيفة ذات دلالة إحصائية والتي تشير إلى أنه كلما زادت مشاركة المرأة بالإنفاق على الأسرة تسهم في تحقيق الهدف الخامس لأهداف التنمية المستدامة وهو المساواة بين الجنسين، وهذا يتفق مع دراسة (عبيد، 2012) التي تؤكد على أهمية تمكين المرأة و علاقة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأن زيادة مواردها المالية يعزز دورها الاسري والإنتاجي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

استنتاجات وتوصيات الدراسة:

1. أوضحت الدراسة أن أكثر من 75 % من عينة الدراسة تتفق على أسرتها بدافع الشعور بالمسؤولية ونسبة 43 % من العينة لديهم أكثر من قرض، ويشاركون في الإنفاق بدون ميزانية محددة، مما قلل نسبة ادخارهن، وتفسر نظرية الدور أن السلوك الصادر من المرأة المشاركة في الإنفاق هو استجابة لموقف محدد، وعليه فإن متطلبات دور المرأة من احتواء ودعم لأسرتها وتأخذ هذه الاستجابة اتجاهاً عاطفياً في التطبيق لخلوه من تحديد الميزانية وأولويات الإنفاق، لرغبة المرأة العاملة في الحصول على الجزاء الإيجابي من أسرتها بمشاركتها بالإنفاق ولهذا تبذل المرأة العاملة جهودها للحصول على استحسان أبنائها وزوجها لمشاركتها بالإنفاق على الأسرة.

2. يتضح أن اتجاهات المرأة السعودية في الإنفاق على أسرتها نحو المشتريات المنزلية ثم الترفيهية بهدف تحسين جودة حياة الأسرة، وتفسر نظرية الدور أن الدور المتوقع من

المرأة العاملة الحفاظ على بيئة أسرية بمستوى حياة مرفه لأفرادها من الأبناء والزوجين، وكذلك للأقارب ممن يزورون الأسرة لهذا تحرص المرأة على شراء المستلزمات المنزلية، وهو من أولوياتها بجانب نفقات الترفيه.

3. تؤكد نتائج الدراسة أن نفقة المرأة على أسرتها تنبع من ذاتها ورغبتها ودون ضغط زوجها أو تهديده لها، وهذا يتفق مع دراسة السلمي، 2011 ويؤكد أن المشاركة الاقتصادية للمرأة العاملة لها علاقة ارتباطية مع التوافق الزوجي وهذا يعزز استقرار الأسرة، ولهذا نجد أن توجه المرأة العاملة وفق نظرية الدور يتجه نحو تحقيق التماثل بين خصائص المرأة العاملة والدور المتوقع منها.

4. أوضحت الدراسة حصول المرأة على حقوقها في الإجازات من العمل في حالات الوضع والأمومة وأشارت عينة الدراسة إلى اختلاف الرواتب في بعض جهات العمل بين الذكور والإناث في الوظائف ذاتها.

5. أوضحت الدراسة تحمل المرأة للعديد من المسؤوليات بجانب مشاركتها في الإنفاق على الأسرة، وما تصيفه نظرية الدور في تفسيرها لسلوك المرأة أنها تتعرض باستمرار لصراع الأدوار الحياتية التي تقوم بها، وهذا بهدف الحصول على التأييد الاجتماعي ممن حولها وفق منظور النظرية.

6. أوضحت الدراسة أن المرأة العاملة التي تنفق على أسرتها كما تمارس الأعمال غير المدفوعة الأجر بينما لا يشارك الزوج المرأة العاملة في أدوار الأسرة التربوية أو المنزلية مما يتطلب نشر الوعي عن اختلاف أدوار الزوجين في الأسرة الحديثة وهذه النتيجة تتفق مع دراسة عبيد 2012 عام عن أهمية دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة بزيادة مواردها المالية وأكد على ضرورة الموازنة بين الدور الأسري للمرأة ودورها في الإنتاج.

توصيات الدراسة:

1. توصي الدراسة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تفعيل الدور الرقابي على اختلاف الأجر بين الرجل والمرأة في الوظائف المتناظرة، لرفع مؤشر المساواة بين الجنسين في المجتمع السعودي.

2. توصي الدراسة متخصصي الاجتماعية بمساندة المرأة المشاركة في الإنفاق لتحظى بالتوازن والتوافق الاجتماعي في محيطها الاجتماعي الذي يشمل (علاقتها الأسرية ومسؤوليات وأدوارها التربوية، والتعامل مع الضغوط الحياتية اليومية بمساندة الزوج، وتعديل أدوارها الأسرية بما يتناسب مع مسؤولياتها الحالية) بتقديم استشارات اجتماعية.

- اقتصاديته، 302-319. <https://doi.org/10.36539/1427-000-010-015>
- التجاني، ثريا (2013). المرأة والعمل.
- حسن، محمود شمال (2001). سيكولوجية الفرد في المجتمع. دار الافاق العربية.
- الحقيل، الهنوف بنت عبدالعزيز و سليمان، هدى توفيق محمد (2019). التمكين الاقتصادي للمرأة وعلاقته بالأمن الأسري: دراسة ميدانية [رسالة دكتوراة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية].
- حقوق الإنسان (1993). مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول. الأمر المتحدة، جامعة مينسوتا. تم الاسترداد من <http://html.b013/arab/edu.umn.hrlibrary/>
- الخرزعلي، أمل هندي (2012). حقوق المرأة في الإسلام : قراءات معاصرة. مجلة الدراسات الدولية، تم الاسترداد من <https://www.uobaghdad.jcis.edu/view/article/politics/php.index/iq.edu.uobaghdad.jcis/>
- خورشيد، ياسر (2016). ضوابط انفاق المرأة مالها في الفقه الإسلامي. جامعة ديالى كلية العلوم الاجتماعية.
- رابح، محمد (2021). النفقة الزوجية بين قوامة الزوج ومشاركة زوجته في الإنفاق. مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، 4(2)، 53-73.
- سالم، ماجدة إمام إمام و الجهني، سميرة سالم عياد (2011). عدم الاستقرار الأسري في المجتمع السعودي وعلاقته بإدراك الزوجين للمستويات الأسرية (دراسة مقارنة). مجلة بحوث التربية النوعية، 21(1)، 439-471. <https://doi.org/10.21608/mbse/10.21608/2011.145133>
- السليمي، أحمد علي (2011). الدور الاقتصادي لربة الأسرة العاملة السعودية وعلاقته بالتوافق الزوجي. مجلة بحوث التربية النوعية، 21(1)، 361-405. <https://doi.org/10.21608/mbse/10.21608/2011.145131>
- سين، غيتا (2015). وقائع الأمم المتحدة تم الاسترداد من <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20264>
- الشرييني، شمس الدين و الخطيب، أحمد محمد (1415). معنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. دار الكتب العلمية.
- الشرفات، علي جدوع (د.ت.). التنمية الاقتصادية في العالم العربي . دار جليس الزمان .
- الشنقيطي، محمد أحمد (2021). مشاركة المرأة المدنية في الشأن العام في عهد النبوة، خطيبة النساء أسماء بنت يزيد بن السكن الانصاري نموذجاً. جامعة طيبة.
- الصبان، ريماء (2005). عمل المرأة خارج المنزل بين الواقع والقرار. عمل المرأة والأستقرار الأسري. مطبعة المستقبل.
- الصادقي، سلوى عثمان و عبد السلام، هناء فايز (2012). خدمة الفرد مداخل - نظريات. المكتب الجامعي الحديث.
- الضحيان، سعود (2012). العينات والمتغيرات. جامعة الملك سعود.
- عبيد، آمال محمد الحسن و قريميع، قمر الدين على و خير، ابتسام محمد احمد محمد (2012). تعليم وتمكين المرأة والبنات ودورهن في التنمية المستدامة. [رسالة دكتوراه، جامعتي ام درمان الاسلامية وشندي].
- العريفي، لطيفة فتح الله والبكوش، مصطفى محمد (2021). دور المرأة الليبية في التنمية المستدامة. مجلة كلية الآداب، صفحة 1 من 1407/013.pdf?sequence=1. <http://41.208.72.142/bitstream/handle/1/1407/013.pdf?sequence=1>
- مجلس شؤون الأسرة (2020). تم الاسترداد من مجلس شؤون الأسرة <https://www.sa.gov.sa/secondary/web/sa.gov.fac.www/>

المعاني الجامع (2022). تعريف و معنى المشاركة في معجم المعاني الجامع. تم الاسترداد من <https://www.d8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%/ar-ar/dict/ar/com.almaany.%A9>.

الأمم المتحدة في فيينا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2018). استراتيجية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فينا. https://www.org.unodc.org/Arabic_Strategy_Gender/Gender/documents/pdf.ARABIC_-_Women_of_Empowerment_the_and_Equality_Gender_for_Strategy
منظمة العمل الدولية (2017). تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المنطقة العربية وسط عالم العمل المتغير. منظمة العمل الدولية.

موسى، نجيب موسى (2015). العلاج في خدمة الفرد اتجاهات حديثة. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
نصر، خديجة حسين و جاد، صلاح و ملحم، فراس (2018). الاصلاح القانوني وتحقيق المساواة بين الجنسين. المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية.

الهيتمي، محمود إبراهيم (2019). مشاركة المرأة في النفقة. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف- دقهلية، 21(3)، 2374-2343. <https://doi.org/10.21608/org.doi://https.2343-2374>

ويكيبيديا (2022). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تم الاسترداد من <https://org.wikipedia.ar://https.D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86.D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%82%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%85%D9%8A.8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86>

ويكيبيديا (2018). منهاج عمل ييجين . تم الاسترداد من https://org.wikipedia.ar://https.D9%85%D9%86%D9%8A%D8%AC%D8%A8%D9%8A%D8%B9%D9%85%D9%84%_87%D8%A7%D8%AC

ثانياً: المراجع الأجنبية

Beaman, L., Chattopadhyay, R., Duflo, E., Pande, R., & Topalova, P. (2009). Powerful women: does exposure reduce bias? *The Quarterly journal of economics*, 124(4), 1497-1540. <https://doi.org/10.1162/qjec.2009.124.4.1497>

Swain, R. B., & Wallentin, F. Y. (2008). *Economic or non-economic factors: What empowers women?* (No. 2008: 11). Working paper.

UN Documents (2018). *Beijing Declaration*. <https://web.archive.org/web/20180804225904/http://www.un-documents.net/80:beijingp.htm>.

(United Nation Populution Fund, 2018)

United Nation Populution Fund. (2018). Gender equality. United Nation Populution Fund. <https://web.archive.org/web/20190521170551/https://www.unfpa.org/gender-equality>

World Economic Forum (2021). Global Gender Gap Report . file://pmcrantpsvm01.ads.pnu.edu.sa.

Romanized Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

- ābādiyyun majdu al-dīni muḥammadun (2015). alqāmūsi almuḥīṭi . dāri abni aljawziyyi
- a'aḥmadu sha'bāna (2009). almusāhamatu almāliyyatu lil-zawjati wa'a'atharuhu 'alā dawrihā dākhila al'usrati mijallatu buḥūthi al-tarbiyati al-naw'iyyati 2009(14)127-162 . <https://doi.org/10.21608/mbse.2009.141520>
- al'imāārā'ut al'arabiyyatu almunḥida majlisa al-wzrā' (2022). muḥamd bnu rāshidin yaḥḍuru al-ajtmā'a al'a'awwala limajlisi al'imārāti lltwāzuni byn aljinsayni al-'imārāt al'arabiyyatu almunḥida majlisa al-wzrā' tm al-astirdād mn <https://uaecabinet.ae/ar/details/news/mohammed-bin-rashid-attends-first-meeting-for-uae-gender-balance-council-approves-gender-balance-index>
- al'umami almuttaḥidati (2021). tamma aliāstirdādu min <https://www.un.org/ar/global-issues/gender-equality>.
- al-'āntwliwwajuyā al'arabiyyatu jāmi'atu byrzyt <https://ontology.birzeit.edu/term/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D9%82%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>
- bwḍyāf 'abdi alqādiri w shryṭ wlyd (2017). almusāwātu bayna aljinsayni fi alwazā'ifi al'umūmiyyati āfāqun lil-'ulūmi2(1). <https://doi.org/10.37167/1677-000-006-013>
- bwqdūm mrwa w dubaysh aḥmd (2020). al-tanmiyata albashariyyatu fi aljazā'iri wamuqārabatu al'a'ahdāfi al'inmā'iyati lil-'ilfayti ab'ād uqtaṣidyh 302-319. <https://doi.org/10.36539/1427-000-010-015>
- al-tjāny thryā (2013). al-mr'a wa-l'amalu
- ḥasan maḥmūd shamālun (2001). saykū'ilwijjaju alfardi fi almujtama'i dāru alifāqi al'arabiyyati
- alḥaqyul alhanūfu bintu 'bdāl'zyz wa sulaymāna hudā tawfiqi muḥammadin (2019). al-tamkīnu aliāqtiṣādiyyu lil-mar'a'ati wa'alāqatuhu bi-l-'ā'amni al'usariyyi dirāsātun muydiāanaya] risālatu dakatwarātin jāmi'atu nāyifin al'arabiyyati lil-'ulūmi al'a'amniyyati
- ḥuqūqu al'insāni (1993). majmū'atu ṣukūkin dawliyyatin almuḥalladu al'a'awwalu al'umami almuttaḥidati jāmi'atu mynswtā tamma aliāstirdādu min <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b013.html>
- alkhaz'aliyyu a'amal hindiyyun (2012). ḥuqūqu almar'a'ati fi al'islāmi : qirā'ātun mu'āṣiratun mijallatu al-dirāsāti al-dawliyyati tamma aliāstirdādu min <https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/262>
- khawarshīd yāsirin (2016). ḍawābiṭu anfiāq almar'a'ati mālahā fi alfiqhi al'islāmiyyi jāmi'atu dayāalāa kulliyatu al'ulūmi aliājtmā'iyati

- rābiḥun muḥammad (2021). al-nafaqatu al-zawjiyyatu bayna qiwāmati al-zawji wamushārakati zawjatihi fī al'infāqi mijallatu albāḥithi alākādīmiyyi fī al'ulūmi alqānūniyyati wa-l-siāsiyyati 4(2)53-73 .
- sālimun mājidatu 'imāmu 'imāmu w aljuhaniyyu sumayratu sālimi 'yād (2011). 'adamu al-astiqrāri al'usariyyi fī almujtama'ī al-su'ūdiyyi wa'alāqatuhu b'idrā al-zawjayni lil-mas'ūlayyāti al-'ā'a'siri#ta) dirāsatan muqāranatan mjla buḥūthi al-tarbiyati al-naw'iyyati (21)439-471 .
<https://doi.org/10.21608/mbse.2011.145133>
- al-sulaymiyyu aḥmd 'ly (2011). al-dawru aliāqtiṣādiyyu lirabbati al'usrati al'āmilati al-su'ūdiyyati wa'alāqatuhu bi-l-tawāfuqi al-zawājiyyi mijallatu buḥūthi al-tarbiyati al-naw'iyyati (21)361- 405. <https://doi.org/10.21608/mbse.2011.145131>
- sīnun ghytā (2015). waqā'ī'u al'umami almuttaḥidati tamma aliāstirdādu min <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20264>
- al-shirbīniyyu shamsu al-dīni wa alkhāṭibu a'aḥmadu muḥammadin (1415). ma'nā almuḥtājī 'ilā ma'rifati ma'ānī al-fāzi alminhāji dāru alkutubi al'ilmiyyati
- al-shurufātu 'aliyyun judū'in) d.t. (.al-tanmiyatu aliāqtiṣādiyyatu fī al-'ālamī al'arabiyyi . dāru jalīsi al-zamāni.
- al-shinqīṭiyyu muḥammadu a'aḥmada (2021). mushārakatu almar'a'ati almadaniyyati fī al-sha'ani al'āmmi fī 'ahdi al-nūbūwwati khaṭībati al-nisā'i a'asmā'a bintu yazīda bni al-sakani alansāriyyi namūdhajan jāmi'atu ṭaybatu
- al-ṣabbānu raymā (2005). 'amalu almar'a'ati khārija almanzili bayna alwāqī'ī wa-l-qarāri 'amalu almar'a'ati wa-l-'ā'astiqrāri al'usariyyu maṭba'atu almustaqbali
- al-ṣiddīqiyyu salwā 'uthmāna w 'abdu al-salāmi hanā'u fāyiz (2012). khidmatu alfardī madākhilu – naḥariyyāti almaktabu aljāmi'iyyu alḥadithu
- al-ḥayānu su'ūdun (2012). al'aynātu wa-l-mutaghyarātu jāmi'atu almaliki su'ūdin
- 'byd āmālu muḥammadi alḥasani w qrmī'u qamaru al-dīni 'alā w khyr abatsuām muḥammadi aḥmd mḥmd (2012). ta'līmu watamkīnu almar'a'ati wa-l-banāti wadawruhunna fiā al-tanmiyati alimstidāamti] risālatu dakkatwarāh jāmi'atay am durmin alislāmiyyati wshndī
- al-'ryfy ltyfa fathī Allāh wa-l-bkwsh muṣṭafā mḥmd (2021). dawru al-mr'a al-lybya fī al-tanmiyati almustadiā'āami mjla kulliyyati al-{dāb ṣfḥa <http://41.208.72.142/bitstream/handle/1/1407/013.pdf?sequence=1&isAllowed=y>.
- majlisi shu'ūni al'usrati (2020). tamma aliāstirdādu min majlisi shu'ūni al'usrati https://www.fac.gov.sa/web/secondary_dept/108
- al-m'āny aljāmi'ī (2022). ta'rīfu wa ma'nā almushārakati fī mu'jami alma'ānī aljāmi'ī tamma

aliästirdādu min <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9/>

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D9%90%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9/mktb-al-āmm-al-mḥḍa-fi-fyynā-mktb-al-āmm-al-mḥḍa-al-m'ny-bi-l-mkhdrāt-wa-l-jryma> (2018). astrātyjya almusāwāti byn al-jnsyn watamkīni al-mr'a fynā https://www.unodc.org/documents/Gender/Gender_Strategy_Arabic/Strategy_for_Gender_Equality_and_the_Empowerment_of_Women_-_ARABIC.pdf

munazzamatu al'amali al-dawliyyatu (2017). taḥqīqu almusāwāti bayna al-rajuli wa-l-mar'a'ati fi alminṭaqati al'arabiyyati wasaṭa 'ālamī al'amali almutaghayyiri munazzamatu al'amali al-dawliyyatu

mūsā najīb mūsā (2015). al'ilāju fi khidmati alfardi attijāhāt ḥadīthatun dāru almasirati lil-nashri wa-l-tawzī'i wa-l-ṭibā'ati

naṣrun khadījatu ḥusaynun w jādin ṣalāḥun w mlḥm firāsun (2018). alāṣalā'uḥ alquānawniyyu wataḥqīqu almusāwāti bayna aljinsayni almajallatu al'ālamīyyatu lil-dirāsati alfīqhiyyati wa-l-ūṣūliyyati

alhaytiyyu maḥmūdu 'ibrāhīma (2019). mshāra almar'a'atu fi al-nafaqati mijallatu klya al-sharī'ati wa-l-qānūni bitafahhanā al'a'ashrāfi-daqaḥaliyyatun 21(3)2343-2374 . <https://doi.org/10.21608/jfslt.2019.61517>

īkybydyā (2022). al'ilānu al'ālamīyyu liḥuqūqi al'insāni tamma aliästirdādu min https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A_%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

īkybydyā (2018). minhāju 'amali byjyna tamma aliästirdādu min https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%AC_%D8%B9%D9%85%D9%84_%D8%A8%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%86.

The Participation of Working Women Family Expenses and its Relationship to Gender Equity in Saudi Community

Haya Ali Almazyad⁽¹⁾

Abstract:

The study aimed to identify the participation of working women in family expenses and its relationship to gender equity in the Saudi Community. Being descriptive and analytical, it applied the social survey methodology to a sample of 381 working women, most of whom were bachelor's graduates. The study found out that 75 % of the target population spent money on household items (at an average of 4.12), and that they were motivated by their sense of responsibility (at an average of 4.17). The highest impact of spending was the improvement of the quality of family life at an average of 3.85. The achievement of gender equality has shown the employer's commitment to granting maternity leave at an average of 4.17. The calculation of the Pearson correlation coefficient showed a statistically significant relationship at the level of 0.01 significance. The results have also shown the social effects of the participation of working women in family spending and gender equality in Saudi society. The study recommendations stressed the importance of holding educational sessions for the couple to introduce them to the different nature of social roles in the family owing to the participation of women in expenditures. The study suggests to the Ministry of Human Resources and Social Development the implementation of control measures on wages to raise the bar of gender equality between men and women with similar jobs in Saudi society.

Keywords: Participation, Working Women, Expenses, Gender Equity.

(1) College of Social work – Princess Nourah Bint Abdulrahman University (Riyadh – K.S.A.)

haalmazyad@pnu.edu.sa